

Republic of Yemen
The National Commission to Investigate
Alleged Violations to Human Rights - (Aden)



الجمهورية اليمنية
اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهاكات حقوق الإنسان - عدن

الملخص التنفيذي للتقرير السابع الصادر عن اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١٩م وحتى ٣١ يوليو ٢٠١٩م

- المقدمة

تستمد اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان ولايتها في التحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع الأراضي اليمنية من جميع الأطراف والجهات بموجب القرار الجمهوري رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م بالإضافة الى توصيات مجلس الامن الدولي وقرارات مجلس حقوق الانسان ذات الصلة والتي كان آخرها القرارين رقم (١٦/٣٩) و (٢١/٣٩) الصادرين بتاريخ ٢٩/٩/٢٠١٨م.

يتضمن هذا التقرير موجز عن أبرز أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من ٢٠١٩/٢/١م وحتى ٢٠١٩/٧/٣١م ويسلط الضوء على أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي قامت بها اللجنة في جميع المناطق اليمنية وأهم الأعمال التي أنجزتها خلال هذه الفترة، كما تم إبراز التحديات والصعوبات التي تواجهها والتوصيات التي توجهها إلى كافة أطراف النزاع والجهات الأخرى، لما فيه حماية حقوق الانسان والحد من الانتهاكات التي تطال عموم اليمنيين.

تهدف اللجنة من خلال هذا التقرير الى إطلاع الرأي العام المحلي والدولي على آخر تطورات حالة حقوق الانسان والوضع الإنساني في اليمن وذلك عبر بيان الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها خلال فترة التقرير وعرض لنماذج عدد من الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان التي حققت فيها اللجنة مرفقة بنتائج التحقيقات التي توصلت اليها. يعد هذا التقرير مكملاً ومتصلاً للتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة وجزء لا يتجزأ منها خصوصاً فيما يتعلق ببيان الولاية والإطار القانوني والمنهجية وأساليب العمل .

- المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجية والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة ومن أهمها الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية والسرية ، ووفقاً لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (١٤٠) لسنة ٢٠١٢م في الفقرة (ج) من المادة (٢) والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

حرصت اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف حيث يتم رصد وتوثيق مختلف الانتهاكات من قبل راصدي اللجنة المنتشرين في عموم محافظات الجمهورية ، كما يتم تلقي البلاغات بالانتهاكات من منظمات المجتمع المدني ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل الى مقر اللجنة أو موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت.

تقوم اللجنة بإجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان والاستماع الى إفادات المبلغين كما تقوم بالاستعانة بالخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي وفقاً لما هو متاح لها والامكانيات المحدودة التي لديها.

تعتمد اللجنة على النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يشتعل فيها النزاع المسلح سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء والمحققين المساعدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية ، أو من خلال الراصدين المتواجدين في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

- أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة في مجال الرصد والتوثيق والتحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

نفذت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- عدد من الأنشطة الهامة التي تدخل ضمن مهامها في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وفقا لخطتها السنوية للعام ٢٠١٨/٢٠١٩م ومن اهم الاعمال التي قامت بها اللجنة ما يلي:

- في مجال الرصد والتوثيق

ضاعفت اللجنة من جهودها في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان - خلال الفترة التي يغطيها التقرير وذلك من خلال رفع عدد راصديها إلى « ٤٠ » راصد وراصدة وذلك لضمان الوصول الى أكبر قدر من ضحايا الانتهاكات في كافة مناطق اليمن، وتوسيع شبكة المتطوعين التابعين للجنة في المديرية النائية والبعيدة خصوصا في محافظات صعدة وحجة والحديدة وريمة.

وقد تمكنت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق لما يزيد على (٢٦٤٤) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (٣٠) نوع من انتهاكات حقوق الانسان ، واستمعت - خلال ذلك - إلى ما يزيد عن (٧٩٣٢) شاهد ومبلغ وضحية ، واطلعت على حوالي (١٠٥٧٦) وثيقة، فضلا عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

- في مجال التحقيق في الانتهاكات

حققت اللجنة بفضل جهود كافة طاقمها من الأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين - تقديما كبير في الوصول الميداني إلى مختلف المحافظات اليمنية لإجراء التحقيقات المباشرة في الانتهاكات. حيث قام أعضاء اللجنة بالنزول الميداني الى محافظات أبين ولحج وتعز « ٨-١١/٦/٢٠١٩م» وتم خلالها اللقاء بالسلطة المحلية في تلك المحافظات وبالأجهزة الأمنية والضبطية ومعاينة مراكز الاعتقال والسجون والاصلاحيات العامة والتحقيق في بعض وقائع الادعاء الهامة والمرتبكة في هذه المحافظات والاضرار التي لحقت بالأعيان المدنية.

نفذ أعضاء اللجنة نزول ميداني الى محافظات مأرب والجوف وشبوة « ١٠-١٦ يوليو ٢٠١٩م » تم خلالها اللقاء بقيادات السلطة المحلية في المحافظات والاجهزة الأمنية والضبطية ومعاينة مراكز التوقيف والسجون والاصلاحيات العامة والاستماع لبعض المحتجزين وتحديد مراكزهم القانونية ومستوى تنفيذ الحقوق المكفولة لهم، إضافة إلى معاينة التجمعات السكنية التي شهدت سقوط ضحايا مدنيين نتيجة القصف الأرضي والجوي لها، كما تم عقد جلستي استماع مفتوحة وعلنية في محافظة الجوف لضحايا استهداف المدنيين وانتهاكات حقوق الانسان ضد النساء التي حدثت في مديريات الجوف ومخيمات النازحين فيها وعدد من المحافظات المجاورة وذلك لتحليل أنماط الانتهاكات ومنهجية الاضرار بحق المدنيين .

في نفس المجال واصل راصدي اللجنة تنفيذ النزول بشكل يومي الى العديد من أماكن الانتهاكات التي شهدت سقوط ضحايا بسبب استهداف المدنيين بالمقذوفات المختلفة وانفجار الالغام الفردية وتفجير المنازل والتهجير القسري، خصوصا المناطق النائية التي لم تصل إليها المنظمات الدولية والاعلام؛ من بينها مديريات كشر

وشحة وقارة وكعيدنة في منطقة حجور في محافظة حجة، ومديريات ماوية وصبر الموادم والمخا وموزع في تعز، و السبرة والمخادر ويريم والقفر في إب، وأرحب ومناخه في محافظة صنعاء، ومديريات رأس العارة وطور الباحة والقيبطة في لحج ، والمتون والغيل وخب والشعف في الجوف، وذى ناعم والزاهر وفيه ورداع في البيضاء، والازراق ودمت ومريس وقعطبه في الضالع، والدرهمي والتحتيا وبيت الفقيه وحيس والخوخة والحالي في الحديدة، ورزح وساقين في صعدة، والرجم والخبت في المحويت، ولودر والمحفد ومكيراس في أبين.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير تمكنت اللجنة من الانتهاء من التحقيق في عدد (١٤٢٥) حالة ادعاء تم رصدها من قبل اللجنة ميدانيا ، توزعت على أكثر من (٣٠) نوعا من أنواع الانتهاكات التي اعطتها اللجنة الأولوية في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق.

وقد أدرجت اللجنة في التقرير السابع الذي يغطي فترة أشهر ستة اشهر من الفترة (٢٠١٩/٢/١) وحتى (٢٠١٩/٧/٣١) عدد (٤٨) نموذجا للوقائع المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان إضافة إلى الانتهاكات المتعلقة بحقوق النساء التي تم الانتهاء من التحقيق فيها والمرتكبة في محافظات مختلفة من كافة أطراف النزاع ، موضح فيها سياق وبيئة وضحية الانتهاك وتحديد المتسبب بالانتهاك.

نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

القسم الأول: التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

أولا: قتل وإصابة المدنيين

انتهت اللجنة من التحقيق في (٦٦٠) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (٨٧٨) ضحية منهم (٢٩٥) قتيلاً، بينهم (٢٨) امرأة و (٧٤) طفلاً، و(٥٦٤) جريحاً منهم (١٤٧) طفلاً و(٧٥) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

(١٧٤) قتيلاً و(٤٤٥) جريحاً تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي

(١٠٦) قتيلاً و(٩٥) جريحاً تقع المسؤولية فيها على طيران التحالف العربي والقوات التابعة للحكومة.

ثانياً: تجنيد الأطفال

الانتهاء من التحقيق في (٢٧) واقعة انتهاك متعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الاعمال القتالية والعسكرية ومعظم هذه الانتهاكات المتعلقة بتجنيد الأطفال انفردت بها جماعة الحوثي كما ان هناك عدد من الحالات التي تم رصدها من قبل اللجنة تقع المسؤولية فيها على بعض الأجهزة والوحدات العسكرية التابعة للحكومة الشرعية والمحسوبة عليها ومن ضمنها احدى الحالات التي تضمنتها النماذج الواردة في هذا التقرير- السابع- والتي تقع فيها المسؤولية على ما يسمى بقوات النخبة الشبوانية فيما يتم التحقيق في بعض الوقائع الأخرى .

- ثالثاً: زراعة الألغام

الانتهاء من التحقيق ب (٦٣) حالة زراعة الغام فردية، نتج عنها سقوط (٥٣) قتيلاً من بينهم امرأتين و (١٥) طفلاً ، واطافة الى (٥٦) جريحا بينهم (٦) نساء و (٨) أطفال قامت بها جماعة الحوثي بمناطق مختلفة من اليمن .

رابعا: التهجير القسري:

الانتهاء من التحقيق ب(٦٨) واقعة تهجير قسري طالت (١٠٩) اسرة ومعظم هذه الحالات قامت بها جماعة الحوثي.

القسم الثاني : اعمال التحقيق في بعض انتهاكات حقوق الانسان المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الانسان

اولاً: القتل خارج إطار القانون:

الانتهاء من التحقيق في (٤٠) حالة ادعاء بالقتل خارج إطار القانون، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (١٥) حالة، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية المحسوبة على الحكومة عن (١١) حالة. ولا يزال التحقيق جارياً في عدد من الحالات الأخرى.

ثانياً : الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري

الانتهاء من التحقيق ب(٣٧٤) حالة ادعاء بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (٣٣٢) حالة انتهاك، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة وقوات التحالف عن (٣٦) حالة.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق، انتهت اللجنة من التحقيق في (٩) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (٤) حالات تعذيب ، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة والتحالف عن عدد (٥) حالات.

رابعا: تفجير المنازل

انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في (١٤) حالة تفجير منازل ، كانت مسؤولية جماعة الحوثي

القسم الثالث : قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الرصد والتحقيق في واقعتي ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز)، باستهداف وقصف المدنيين في اليمن، وقد تسبب القصف في الواقعتين بسقوط عدد (٩) قتلى، جميعهم من المدنيين.

التحديات :

١. استمرار الحرب والعمليات العسكرية وأتساع دائرتها التي أدت إلى زيادة عدد الانتهاكات وتنوعها.
٢. عدم التزام أطراف النزاع بمبادئ القانون الدولي الإنساني الخاصة بالتمييز والضرورة العسكرية ، ومبدأ التناسب أثناء تنفيذ الهجمات العسكرية وتعريض المدنيين للخطر.
٣. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتأخر بعضها أخرى في الرد على الاستفسارات الموجهة إليها من اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إليها.
٤. صعوبة التنسيق مع بعض الأجهزة الأمنية في المحافظات المحررة نظرا لتعدد الجهات المشرفة عليها.
٥. صعوبة التنقل في جميع المديرية التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرقات الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.

التوصيات:

تؤكد اللجنة على ضرورة التزام جميع الأطراف بالتوصيات الواردة في تقاريرها السابقة ، وبالإضافة إلى ذلك توصي اللجنة بما يلي

- توصيات إلى جميع أطراف النزاع :

توصي اللجنة جميع اطراف النزاع في اليمن بضرورة الالتزام بما يلي :

١. الالتزام بقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني المتعلقة بحماية المدنيين والاعيان والمرافق المدنية وعدم ترويع المدنيين أو تعريض حياتهم للخطر.
٢. الامتناع عن مهاجمة المواقع الثقافية والتاريخية والمرافق الطبية ووسائل النقل الطبي والعاملين فيها وعدم استخدامها في الاعمال الحربية.
٣. اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية النازحين داخليا وضمان حقهم في العودة الآمنة وحقهم في الحصول على الأمن والسلامة ووصول المساعدات الإنسانية بمختلف أشكالها اليهم
٤. تسهيل حصول المواطنين على الموارد والوسائل اللازمة لضمان العيش الكريم ، وعدم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية المقدمة من الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية.
٥. الكف عن جميع الممارسات المتعلقة بتقييد الحرية و الاخفاء القسري والتعذيب للمواطنين، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية والأمنية لمصادرة حقوق المواطنين المكفولة لهم بموجب القانون.
٦. اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة بحق الافراد والقيادات الخاضعة لها و المسئولة عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان.
٧. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها في كافة المحافظات، وتسهيل وصول أعضائها وفريق التحقيق المساعد والراصدین إلى جميع أماكن وقوع الانتهاكات، وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة.

- توصيات الى الحكومة اليمنية:

١. محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات من الافراد والقيادات الأمنية والعسكرية التابعة للحكومة الشرعية وسرعة إستكمال ملفات التحقيق وتقديمهم الى القضاء.

٢. العمل على توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية وإخضاعها لقيادة موحدة ، والقيام بالإصلاحات اللازمة لكفالة حفظ الأمن والاستقرار وحماية المواطنين.
٣. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم العون والحماية للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء والنازحين وإعادة تفعيل دور الرعاية الاجتماعية ومراكز الايواء.
٤. إيقاف جميع أشكال الانتهاكات المتعلقة بتقييد الحريات التي تتم في مناطق سيطرة الحكومة ، والافراج الفوري عن جميع المعتقلين واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات.
٥. القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها إيقاف تدهور العملة و تحمل الحكومة لمسئولياتها في حل مشكلة صرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.
٦. حماية الحق في الحركة والتنقل لكافة المواطنين بين المدن، ومحاسبة المتسببين في أعمال التضييق والمعاملة المهينة للمواطنين أثناء تنقلهم بين المدن.
٧. تفعيل دور القضاء ومؤسسات إنفاذ القانون وإعادة تأهيل المنشآت العقابية وضمان خضوعها لإشراف ورقابة القضاء.
٨. سرعة الرد على استفسارات اللجنة وتسهيل حصولها على المعلومات المتعلقة بالوقائع التي تقوم بالتحقيق فيها .

- توصيات الى قوات التحالف العربي :

١. الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني ، والتأكيد على المراجعة الشاملة لقواعد الاشتباك، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين او الهجمات التي تسبب خسائر مدنية.
٢. إجراء تقييم شامل للأضرار الناتجة عن وقائع قصف الطيران ، والإستمرار في تقديم تعويضات كافية للضحايا المدنيين وذويهم والأضرار التي لحقت بممتلكاتهم .
٣. اتخاذ المزيد من الاحتياطات والاجراءات الاحترازية قبل تنفيذ الهجمات لخفض نسبة الاضرار التي قد تلحق بالمدنيين، والتميز بن المدنيين والأهداف العسكرية.
٤. إستمرار العمل على تسهيل عملية وصول المنظمات الإنسانية لإيصال المساعدات الضرورية إلى المواطنين في كافة انحاء اليمن.
٥. المساعدة في تذليل الصعوبات التي تحول دون عودة جميع مؤسسات الدولة لممارسة عملها من العاصمة المؤقتة عدن.
٦. تكثيف الدعم الاقتصادي للحكومة اليمنية بما يضمن إيقاف تدهور العملة وتوفير الخدمات للمواطنين ، و الاستمرار بتقديم الغوث والمساعدات الإنسانية للمواطنين في كافة انحاء البلاد .
٧. سرعة الرد على استفسارات اللجنة بشأن ادعاءات الانتهاكات المنسوبة الى قوات التحالف العربي.

- توصيات الى جماعة الحوثي:

١. الالتزام بالقرارات الأممية ذات الصلة وقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني والامتناع عن استهداف المدن والتجمعات السكانية وعدم استحداث ثكنات عسكرية في المناطق الاهلة بالسكان وتعريض المدنيين

للخطر.

٢. الكف عن جميع الممارسات المتعلقة بحجز الحرية و الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري بحق المواطنين ، ووقف إجراءات ما يسمى بمحاكمة النشطاء والمعارضين السياسيين والصحفيين.
٣. الإفراج الفوري عن كافة المعتقلين تعسفياً والكشف عن مصير المخفيين.
٤. التوقف عن زراعة الألغام والالتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعة الألغام.
٥. التوقف عن تجنيد الأطفال ممن هم دون سن ١٨ سنة، وعدم الزج بهم في جبهات القتال.
٦. الامتناع عن الممارسات التمييزية ضد النساء وإيقاف جميع الانتهاكات التي تطالهن بما في ذلك الاعتقال والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحد من حقهن في حرية الحركة والتنقل.
٧. تكليف ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها بشأن التحقيقات التي تقوم بها في ادعاءات الانتهاكات المنسوبة إلى جماعة الحوثي.

- توصيات الى المجتمع الدولي:

١. إلزام أطراف النزاع في اليمن والجهات الأخرى بضرورة احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ، وفتح الممرات الآمنة لتحرك المواطنين وتنقلهم ووصول المساعدات إليهم.
٢. زيادة الدعم للعمليات الإغاثية والمساعدات الإنسانية والإفصاح عنها بشفافية ومراجعة آلية عملها والتنسيق في ذلك مع الحكومة اليمنية.
٣. العمل على إقناع أطراف النزاع باستئناف عملية السلام، وضمان بسط الدولة سلطتها على كافة تراب الجمهورية اليمنية، ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنصاف الضحايا.
٤. مساعدة الحكومة اليمنية في تفعيل مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية والأمنية بما يكفل توفر العيش الكريم لليمنيين واستقرار اليمن وتطوره.
٥. الاستمرار في دعم عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بما يكفل تنفيذ قرارات مجلس حقوق الانسان وإستمرار قيام اللجنة بالتزاماتها وإستكمال تحقيقاتها بمهنية وشفافية في كافة الانتهاكات في الجمهورية اليمنية والمرتبكة من جميع الأطراف.